

# النزاعات على المياه في البقاع: تقييم الاحتمالات والعوامل المساهمة

جاسمن القارح، رنا الحاج، نديم فرج الله، وعبد شحادة

برنامج تغير المناخ والبيئة، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت

## موجز

يستند موجز السياسات هذا على تقرير بحثي بعنوان "تقييم وتحديد أطر العلاقات حول الموارد المائية في البقاع" من إعداد برنامج تغير المناخ والبيئة في معهد عصام فارس، وبتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC). يهدف التقرير إلى مساعدة الوكالة الممولة وغيرها من منظمات التنمية الدولية العاملة في قطاع المياه في البقاع، في تحديد مجالات العمل ذات الأولوية، لضمان تحقيق الأثر المرجو على مستوى إدارة وحوكمة قطاع المياه.

## طرح المشكلة والمعلومات الأساسية

يُعتبر المياه مورداً أساسياً للأمن البشري والتنمية المستدامة (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، ٢٠١٤). وبالتالي، فإنها تتسبب بتوترات ونزاعات بين الجهات المعنية. ويُمكن تعريف النزاع على الموارد بأنه "نزاع ظاهر، ناتج عن عدم التوافق في المصالح حول توزيع الموارد المحدودة" (Toomey و Oetzel، ٢٠١٣). وتُشير التجارب الحديثة إلى أنه في البلدان النامية، حيث قد تكون موارد الملكية المشتركة بالغة الأهمية للبقاء على قيد الحياة، وحيث يصعب استبدالها أو استكمالها، من المرجح أن تحدث النزاعات على المستويين المحلي والإقليمي (Gleik، ١٩٩٣).

هناك عدة عوامل يُعتقد أنها تساهم في التوترات المرتبطة بالمياه، مثل النمو السكاني، وعدم التكافؤ في التنمية الاقتصادية، والتلوث، والحصول على المياه وتخصيصها واستخدامها داخل الدول أو في ما بينها. ويمكن أن تتصاعد هذه التوترات لتصبح نزاعات.

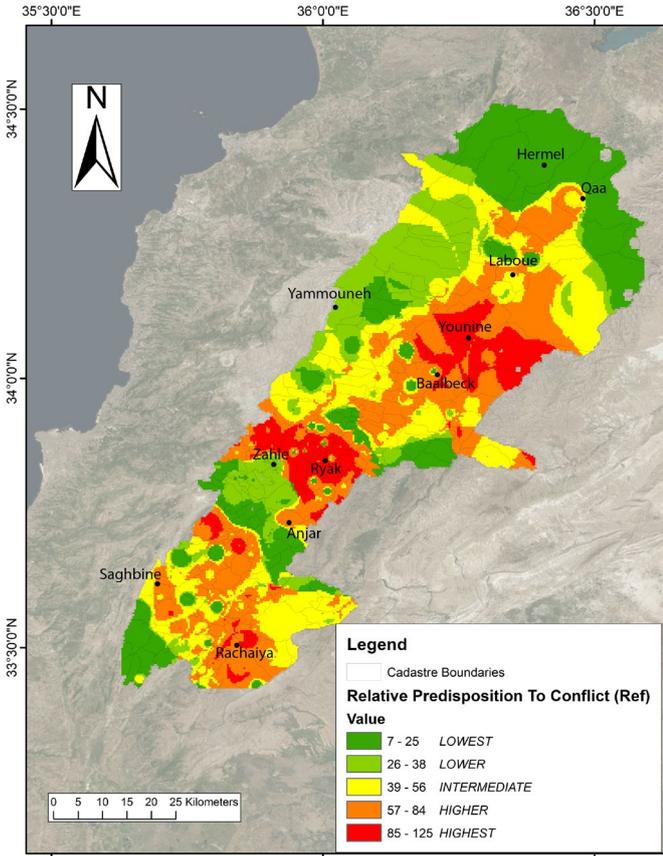
يُشكل عدم التوافق أو النزاع على الموارد المائية المشتركة تحدياً أمام التنمية المستدامة، يُمكن أن يؤدي بشكل غير مباشر إلى تفاقم الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي، وقد يحث على الهجرة. ومن شأن هذه النزاعات على الموارد أن تزيد النزاعات الأخرى غير المرتبطة بالمياه القائمة بين الدول (OECD، ٢٠٠٥).

في معظم الحالات، ليس النقص في المياه ما يؤدي إلى نزاع، ولكن الطريقة غير المناسبة التي تقوم من خلالها الأطراف المسؤولة بحوكمة الموارد وإدارتها (Wolf et al، ٢٠٠٥). على الرغم من أن إدارة المياه غالباً ما تُعاني من تضارب المصالح، فإن معظم الخلافات حول

## الخلاصات الأساسية

يُمكن تعزيز جهود الجهات الدولية المعنية في قطاع المياه في البقاع بهدف تحقيق أثر أكبر، سواء أكانت مُشتركة، مُنسقة، و/أو مُتكاملة، من خلال الإجراءات التالية:

- تعزيز التواصل وضمان الشفافية مع المجتمعات المحلية في القضايا المُتعلّقة باستخدام المياه والتخلص من مياه الصرف الصحي المرتبطة بسكن اللاجئين في مُنشآت سكنية غير رسمية.
- زيادة وفرة المياه وتقليص المشاكل المُتعلّقة بذلك عبر تعزيز القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي من خلال تطوير حلول متكاملة تعتمد على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، إضافةً إلى إنتاج وإعادة استخدام الطاقة المتجددة.
- المساعدة في بناء قدرات البلديات على تولي بعض مهام ومسؤوليات إدارة قطاع المياه، وبالتالي إزالة إحدى العقبات أمام التّوصّل إلى مزيد من اللامركزية.
- المساهمة في النقاشات التشاركية حول وضع خارطة طريق في سبيل تعديل وتحسين تنفيذ القانون ٢٢١.
- المساهمة في التّوصّل إلى خطة رئيسية قائمة على المعرفة وتشمل مسألة النمو السكاني، وأثار تغير المناخ، وغيرها من المخاطر المُحتملة مثل التّدفق الفجائي والسريع للاجئين



## المستند الأول: المناطق الأكثر عرضة للنزاعات على المياه في البقاع

أُخِّدَت الجهات المعنية وجود العديد من العوامل المُندرجة ضمن هذه الفئات الثلاث الرئيسية في البقاع، ممَّا يزيد من الضَّغط على الموارد المائية وقطاع المياه. ويُعتبر معظم ما هو مذكور سلبًا من تلك العوامل مثيرًا للقلق (كما هو مُبيَّن في المستند الثاني) ويتطلَّب المُعالجة. نناقش تلك العوامل في الأقسام التالية:



## المستند الثاني: العوامل التي يمكن أن تساهم في إحداث نزاعات على المياه في البقاع

الموارد المائية تنتهي سلميًا وبالتعاون بين الجهات المُتنازعة. وبالتالي، يُمكن للعلاقات بين الجهات المعنية في قطاع المياه أن تُشكِّل تحديات و/أو قُرضًا في تحقيق إدارة جيدة للمياه.

وفي ظل تفاقم ندرة المياه في لبنان بسبب كثرة التحديات التي تواجه قطاع المياه، بما في ذلك عبء اللاجئين الثقيل، من المتوقع أن تصبح العلاقات المتعلقة بالمياه بين الجهات المعنية أكثر تعقيدًا. وتُمثِّل منطقة البقاع، التي تُشكل ٤٣٪ من مساحة لبنان الكُليَّة، نموذجًا عن التحديات والفرص في قطاع المياه في لبنان.

### المنهجية البحثية

أُجريت أبحاث مكتبية ومقابلات شبه منظمة لتحديد الجهات المعنية في قطاع المياه في البقاع، والعلاقات بين هذه الجهات المعنية، بالإضافة إلى مدى توفُّر العوامل التي تُوجع العلاقات السلبية في رأي الجهات المعنية.

تمت مراجعة الصحف اللبنانية الأربعة الرئيسية التي تصدر باللغة العربية (النهار، السفير، الديار، والأخبار)، الصادرة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦، من أجل تقديم المزيد من المعلومات حول الحوادث المرتبطة بالمياه التي سبق أن وقعت في البقاع، وتحديد انتشار العوامل المُبلَّغ عنها التي تساهم في حدوث نزاعات على المياه في البقاع.

وأخيرًا، حُدِّدَت المناطق المُعرَّضة للنزاعات في البقاع عبر خرائط جغرافية، بالاستناد إلى العوامل التي يُمكن أن تساهم في إحداث النزاعات، وذلك من خلال استخدام برنامج ArcGIS الخاص بمعهد أبحاث النظم البيئية (ESRI).

### النتائج

حدِّدت النتائج التي تم التَّوَصُّل إليها المناطق الرئيسية الأكثر عرضة للنزاعات على المياه في البقاع. وقد عُدِّدت البلديات الأكثر ميلًا للتعرُّض لنزاعات على المياه على النحو التالي (راجع المُستند الأوَّل):

- ◀ شمال شرق البقاع: خرماته، يونين، نحلة، بعلبك
- ◀ البقاع الشرقي: طفيل، قوساية، دلهمية
- ◀ البقاع الأوسط: قاع الريم، زحلة، رياق، أبلح
- ◀ البقاع الغربي: حوش عميق، خيارة، قرعون
- ◀ البقاع الجنوبي: عقبة، زهر الأحمر، راشيا

تؤثِّر عوامل مُتعدِّدة على نوع العلاقة (النزاع أو التعاون) بين الجهات المعنية في قطاع المياه. ويُمكن تصنيفها ضمن ثلاث فئات رئيسية: اجتماعية-اقتصادية وديموقراطية، مؤسسية، مادية وجغرافية.

## ١.١ على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي والديموغرافي

شكّلت المنافسة على الموارد المائية بين القرى والمُستخدِمين، ومؤخراً بين المجتمعات المحلية واللاجئين، مشكلة بالنسبة للجهات المعنية في قطاع المياه.

أكد العديد من الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم أن النمو السكاني الفُجائي والسريع الناتج على وجه الخصوص من تدفق اللاجئين، أدى إلى انخفاض كمية المياه المتوقّرة للسكان المحليين. وارتفع طلب اللاجئين القاطنين في مُجمّعات غير رسمية على الموارد المائية بسبب زيادة الاعتماد على المياه المنقولة بالشاحنات؛ والضخ غير المنظم وغير القانوني من المصادر الموجودة فوق سطح البحر وفي باطنه؛ واستغلال الشبكات غير القانونية.

يُوضّح المستند الثالث المناطق حيث ارتفع الطلب على المياه نتيجة تدفق اللاجئين خلال العام ٢٠١٧. ويُعتقد أن هذا الطلب المتزايد على المياه قد عزّز من المنافسة على الموارد المائية المتاحة في البقاع. إضافةً إلى ذلك، تُعزى الشكوك التي تمّ التعبير عنها حول تدهور جودة المياه الجوفية في الغالب إلى تسرب مياه الصرف الصحي إلى المياه الجوفية. ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم إلقاء اللوم مباشرة على اللاجئين أنفسهم في هذه المسألة، بل على المنظمات ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل على إدارة أزمة اللاجئين في البقاع.

## ١.٢ على المستوى المادي

يؤدي النقص في المياه- سواء بسبب الندرة الطبيعية، أو ضعف تغطية الشبكات، أو التلوث- دوراً مُباشراً في تحديد العلاقات بين الجهات المعنية، وكثيراً ما ينعكس ذلك في استنزاف مصادر المياه الجوفية.

ومن بين الأسباب الثلاثة المؤدية إلى نقص في المياه، كان سوء جودة المياه أكثر ما ذكره الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات. وبرز تكرار القول بأن ضعف (أو غياب) إدارة مياه الصرف الصحي وإلقاء النفايات في الأنهار والجداول يؤثّران سلبيّاً على المسطحات المائية السطحية والجوفية في منطقة البقاع، ما يؤدي إلى تدهور جودة نهر الليطاني.

### ”تتأثر جميع البلديات المحيطة بحيرة القرعون بالروائح

### الكريهة والأمراض. برأيي، لا تؤثر المياه الملوّثة وحدها

### على الناس، بل أيضاً على المحاصيل التي يرونها

### المزارعون من نهر الليطاني.“

(مقابلة مع ممثل لمؤسسة حكومية، حزيران/يونيو ٢٠١٧)

كثيراً ما يلاحظ تغيّر المناخ في الدّراسات على أنه عامل رئيسي في التّأثير سلبيّاً على قطاع المياه؛ إلا أنّ الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أكدوا على أن بعض جوانب هذا العامل سببت مشاكلًا، مع الإشارة إلى انخفاض معدل هطول الأمطار والتغيرات في الفصول.

## ١.٣ على مستوى المؤسسات

انعكس الجانب المؤسسي لإدارة الموارد المائية فقط في القضايا المتعلّقة بالقانون ٢٢١ ومساغيه في تحقيق المركزية. وبحسب العديد من الجهات المعنية، فإن الإطار المؤسسي والقانوني الذي انبثق من نص القانون ٢٢١ لم يتمّ إنفاذه وتطبيقه بفعالية، مما أدى إلى عدم إنهاء جدول الأعمال الإصلاحية وأثار شكوكاً حول مسؤوليات القطاع.

أشار أفراد من الجهات المعنية الذين تمّت مقابلتهم إلى نقص في خدمات المياه المُقدّمة من قبل شركة SSS، يُعزى إلى عدم قدرة المؤسسة على العمل ككيان مستقل كما هو محدد في القانون ٢٢١. ويعود هذا العجز في المقام الأول إلى النقص في عدد الموظفين التقنيين وفي الإمكانيات المالية.

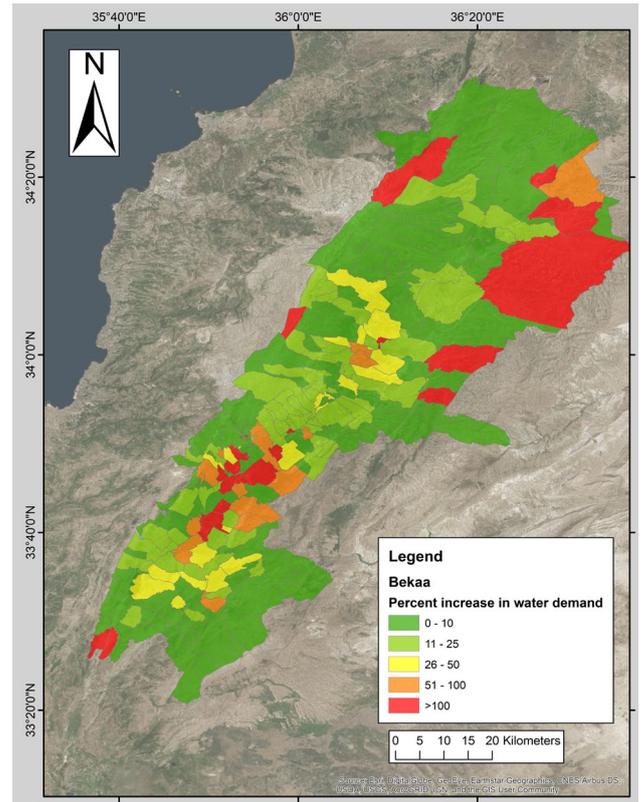
### ”عُطل القانون ٢٢١ قطاع المياه في لبنان، فقد تسبب

### تطبيقه باضطراب في المنطقة بأكملها، و في جميع

### الأقضية.

### إنّ المياه حق للجميع.“

(مقابلة مع مؤسسة حكومية، حزيران/يونيو ٢٠١٧)



المستند الثالث: ارتفاع الطلب على المياه بسبب تدفق اللاجئين

### ”أين المنظمات الدولية التي وضعت اللاجئين في

### مُجمّعات سكنية غير رسمية من دون أن تُوفّر لهم

### إمدادات كافية بالمياه أو معالجة وإدارة مياه الصرف

### الصحي؟“

(مقابلة مع ممثل لمؤسسة حكومية، حزيران/يونيو ٢٠١٧)

International Resources Group (IRG)/USAID (2012).  
Litani River Basin Management: Vol 1 Current Situation.  
Retrieved from <http://www.litani.gov.lb/wp/wp-content/uploads/LRBMS/004-LRBMS-VOLUME%201%20PROBLEMS%20AND%20ACTION%20PLAN-%20ENGLISH.pdf>

OECD. (2005). Water and Violent Conflict. Mainstreaming Conflict Prevention. Retrieved from <https://www.globalpolicy.org/images/pdfs/052605waterconflict.pdf>.

Oetzel, J. G., & Ting-Toomey, S. (2013). The SAGE handbook of conflict communication: Integrating theory, research, and practice (2nd Ed.). Thousand Oaks, CA; London; SAGE.

USAID (2014). Water & Conflict: A Toolkit for Programming. Retrieved from <https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/WaterConflictToolkit.pdf>

Wolf, A. T., Kramer, A., Carius, A., & Dabelko, G. D. (2005). State of the World: Redefining Global Security. 80-208. Retrieved from [http://transboundarywater.geo.orst.edu/publications/abst\\_docs/wolf\\_sow\\_2005.pdf](http://transboundarywater.geo.orst.edu/publications/abst_docs/wolf_sow_2005.pdf)

بالإضافة إلى ذلك، اعتُبر أنّ القانون ٢٢١ يُعزّز المركزية، وبالتالي يُبعد البلديات عن أي دور كانت تؤدّيه في توفير خدمات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.

تري البلديات أنّ اللامركزية هي أفضل طريقة لتحسين إدارة وحوكمة قطاع المياه في البقاع لأن المساحة الجغرافية للمنطقة كبيرة جدًا ومُتنوّعة اجتماعيًا.

كما تعتبر البلديات أنها الكيان الأقرب إلى مختلف المجتمعات وبالتالي الأكثر قدرة على فهم احتياجات تلك المجتمعات ومطالبتها. وأبدت جهات معنية من القطاع الخاص، تمت مقابلتها، وجهات نظر مماثلة لما أبدته البلديات في هذا الشأن.

### ملاحظة ختامية

مع وجود العديد من الكيانات التي تعمل على تحسين قطاع المياه في البقاع، يُشكّل التنسيق والتعاون والتكامل في العمل عناصرًا أساسية في معالجة المسائل المُثيرة للقلق، لا سيّما في المجالات التي تمّ تحديدها على أنها أكثر عُرضة للنزاعات المُتعلّقة بالموارد المائية.

### المراجع

Gleick, P. H. (1993). Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security. The MIT Press, 18(1), international security, 79-112. Retrieved May 8, 2017, from <http://www.jstor.org/stable/pdf/2539033.pdf>

Government of Lebanon/UN (2017). Lebanon Crisis Response Plan 2017-2020. Retrieved from <http://www.LCRP.gov.lb> and <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>.

### برنامج تغيّر المناخ والبيئة

يهدف برنامج "تغيّر المناخ والبيئة" إلى إقامة وتعزيز الأبحاث في مجالّي العلوم التطبيقية والاجتماعية، ويهدف تفعيل العلاقة بين الأبحاث وصنع السياسات، يسعى هذا البرنامج إلى تحسين الخطاب العلمي ووضع توصيات سياسية مناسبة بشأن القضايا المتعلقة بتغيّر المناخ والتنمية المستدامة، وكذلك التأثير على النقاشات الوطنية والإقليمية بشأن المفاوضات الدولية التي تُؤثر في صنع السياسات..

### معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

مبنى معهد عصام فارس  
الجامعة الأميركية في بيروت  
٩٦١-١-٣٥٠٠٠٠ الخط الداخلي: ٤١٥  
٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧  
ifi@aub.edu.lb  
www.aub.edu.lb/ifi  
aub.ifi  
@ifi\_aub

معهد السياسات بالجامعة الأميركية  
في بيروت (معهد عصام فارس  
للسياسات العامة والشؤون الدولية)  
الجامعة الأميركية في بيروت  
صندوق البريد ١١-٢٣٦  
رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان

 Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs  
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية